العلاقة بين مفهوم التوازن الاجتماعي واستراتيجية السلام الاجتماعي

د. نبيل محمد دقيل*

(١) مفهوم التوازن الاجتماعي :

ظهر مفهوم التوازن الاجتماعي منذ القدم عند الفلاسفة والمفكرين وكان آنذاك يتلون بطابع يختلف من عصر إلى آخر فقد أخذ هذا المفهوم الطابع الفلسفي من الفكر اليوناني عند كل من إفلاطون وأرسطو ، عند الأول يبدو في فكرته عن تحقيق العدالة في المدينة حيث رأى أن تحقيق العدالة يحقق التوازن داخل المجتمع كما تفعل الفضيلة في النفس الإنسانية ، ونرى أن فكره هذا متسق مع دور العدل في المجتمع المسلم بينما يرى أرسطو أن توزيع السلطات واختصاصاتها وعدم تركيزها في يد واحدة من شأنه أن يحقق توازناً عادلاً في المجتمع . وقد استخدم عدد كبير من الاقتصاديين مفهوم التوازن في أعمالهم وأفكارهم ، فقد قدم العالم ماشلب Machlup تعريفاً للتوازن في التحليل الاقتصادي قال فيه : التوازن هو بمثابة مجموعة من المتغيرات المنتقاة المتماسكة والمترابطة والمتداخلة والتي يكون كل منها مكيفاً ومتوائماً مع المتغيرات الأخرى بحيث لا يكون هناك ميل إلى تغير العناصر الغالبة الدائمة في النموذج الذي يكون فيه هذه المتغيرات (Fritz Machlup) .

وبشكل عام فإن مصطلح (توازن) في علم الاقتصاد يعني تساوي قوتين في الوزن (الميزان) ، حيث يذهب علم الاقتصاد إلى أن النسق يكون في حالة توازن حينما تكون القوة المؤثرة فيه ليس لديها أي ميل إلى التغير أو الحركة . إذن فحالة التوازن عند الاقتصاديين هي وضع يدل على الثبات عند مستوى معين حيث لا يكون هنالك من القوى الاقتصادية ما يعمل على قلقلة هذا الوضع المستقر نسبياً .

---

* جامعة النيلين

وفي القرن الثامن عشر أخذ مفهوم التوازن يحمل في أحشائه طابعاً سياسياً وقد ظهر هذا جلياً عند مونتسيكيو في نظرية التوازن بين السلطات حينما وجد مونتسيكيو إن الإصلاح السياسي والاجتماعي لا يتحقق إلا عندما يرفل الشعب في حرية تامة ، وأن يكون لكل إنسان المقدرة والحق في أن يعمل كل ما تسمح به القوانين وتجيزه ، فيجب أن يتمتع الفرد بالحرية الدينية والشخصية وحرية الفكر والقول (التعبير) والكتابة ولابد من أن تنتقل الحرية من الفرد إلى الدولة فيتمتع دستورها بالحرية .

والدستور الحر في نظر مونتسيكيو هو الدستور الذي يقرر عمل كل سلطة من السلطات الحاكمة ويبين ويحدد لها وظيفتها ولا يعني تحديد الوظيفة بأن هنالك فصل بين السلطات بل يرى أن الضرورة السياسية تستوجب التدخل في لب الوظيفة وجوهرها لذلك يطلق على نظريته التوازن بين السلطات لأنها تؤدي بالضرورة إلى اعتدال كل منها في استعمال الحقوق المخولة لها (الخشاب – ١٩٦٥) .

أما بالنسبة لاستخدام مفهوم التوازن عند السوسيلوجيين فقد وردت إشارات لها في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما استخدمه هريرت سبنسر في مؤلفه (الأسس أو المباديء الأولى) وإن كنا نرى أن من أكثر الصياغات تأثيراً في استخدام مفهوم التوازن الاجتماعي هي صياغة باريتو ، فالمجتمع عنده مجموع منظم من الجزئيات الإنسانية تربطهم علاقات معقدة ومتبادلة في ذات الوقت . وإن كل نظام اجتماعي تعمل فيه قوتان ، إحداهما تحاول هدمه وأخرى تعمل لإعادة التوازن فيه ، ومن فعل هاتين القوتين ومن خلالها ينتج ما أسماه باريتو بالتوازن الاجتماعي . وعموماً هناك ثلاثة عوامل ساعدت على استخدام مفهوم التوازن في علم الاجتماع ، ونلخصها في الآتي :

أ- ارتبط العامل الأول بمجهودات الأنثرروبولوجيين وجهودهم من خلال تحليلهم التاريخي للعلاقات الثابتة في البناءات الاجتماعية البدائية .

ب- ويظهر العامل الثاني من خلال الاهتمام بعمل بريتو .

ج- أما العامل الثالث فقد نتج عن الالتقاء بين عمل البيولوجيين والاجتماعين (السوسيولوجية) مما أدى إلى وجود اهتمام تام بالخواص المنتظمة ذاتياً في الإنسان البيولوجية والسوسيولوجية الأمر الذي أدى إلى ظهور واستخدام مصطلح التوازن .

ويعد تالكوت بارسونز T.Parsons من أكثر علماء الاجتماع المعاصر معالجة لمفهوم التوازن ، ويبدو ذلك جلياً في تحليله للنسق الاجتماعي ، حيث ذهب إلى أن كل نسق اجتماعي يميل أو يتجه نحو حالة التوازن . وفي ضوء كل ما ذكر يتضح أن المفهوم ظهر في صور مختلفة واستخدم استخدامات تختلف من عصر لآخر . فظهر أولاً في صورة فلسفية مطلقة ، ثم ظهر في الطابع الاقتصادي في القرن السابع عشر ، ثم ظهر في طابع سياسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى أن تبناه الاجتماعيون وطوعوه لمفاهيم متعددة تختلف باختلاف وجهات نظر كل منهم فيه وعلى الرغم من أصالة هذا المفهوم في الفكر الإنساني والاجتماعي ، إلا أنه يعد من المفاهيم التي دار حولها الجدل وتعددت بشأنها الآراء ، وذلك نتيجة الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى . فالتوازن ليس الثبات ولا يعني الاستقرار ، فالثبات يقصد به عدم التغاير مع الوقت .

فربما يخطيء البعض ويظن أن ما دام التوازن هو وضع تكون فيه كل الأشياء متكيفة مع بعضه ، وهذا يعني أن هذه الأشياء يمكن أن تستمر وتسير بلا تغير . وهذا يتضمن الثبات مع الوقت وهو ما يطلق عليه البعض بثبات التوازن Equilibrium of Stability ، وقد أدى هذا الاعتقاد الخاطيء إلى قدر من الخلط من توضيح مفهوم التوازن ، فالتوازن أمر مختلف عن الثبات تماماً ، هذا وقد قسم كثير من العلماء مفهوم التوازن إلى نوعين :

(أ) توازن استاتيكي وهو يشير إلى موقف يكون فيه بناء النسق ثابتاً غير متغير .

(ب) توازن ديناميكي ويتضمن وجود فاعلية وتغير وهذا النوع من التغير هو الذي يسود حياة الإنسان الاجتماعية فهما :

– وجود عمليات تفاعل مستمرة داخل النسق بين وحداته المكونة مما قد يترتب عليه وقوع تغيير معين .

– وهنالك عنصر التتابع والسيولة في الموقف الخارجي الذي قد يولد من العوامل ما يكون كافياً للقضاء على توازن النسق ، وبذلك لا يعني التوازن الديناميكي بناء النسق في صورة مستقرة دائماً بقدر ما يعني قدرة النسق دائماً ، بقدر ما يعني قدرة النسق على الرجوع إلى الحالة التي كانت قبل فقدان توازنه بإجراء بعض التكيفات الملائمة عن طريق قيام آليات معينة .

وبدون شك فإن نموذج التوازن الديناميكي هو الأساس الذي يأخذ به علماء الاجتماع في تفسيرهم لهذا المفهوم . وأحياناً ينظر إلى مفهوم التوازن كمرادف لمفهوم التكامل ، ولكن هناك أيضاً اختلاف كبير بين المفهومين ، فالتوازن ليس التكامل ، لأن التوازن هو عملية يحققها النسق باستمرار . فكلما اختل توازنه يسعى لتحقيقه من جديد ، بينما التكامل حالة يقل تحقيقها بيد أن هناك علاقة بين التوازن والتغير .

وقد حاول عالم الاجتماع ديفز Davis في كتابه (المجتمع البشري) توضيح العلاقة بين التوازن والتغير في النسق الاجتماعي بأن يوضح المقدمات الضرورية لاعتبار النسق الاجتماعي في توازن متحرك . ومن خلال ذلك ميز العناصر الأساسية المكونة للمستوى الثقافي – الاجتماعي وهي :

أ– عناصر الفعل الاجتماعي : العواطف ، القيم ، والغايات .

ب– أنواع الفعل المختلفة التي ترتبط بهذه العناصر .

ج– السمات والمواصفات المعيارية المتعلقة بتطبيق أنواع الفعل تلك في مواقف متنوعة : طرق شعبية ، أعراف ، قوانين ، ونظم .

د– عمليات التفاعل التي تبرز هذه المباديء وتحفظها ، الاتصال ، الصراع ، المنافسة ، والتكيف .

واستناداً إلى هذه الحزمة من المقاييس التصورية نستطيع معالجة أي مجتمع على أساس أنه في حالة من التوازن المتحرك . وحالة التوازن لا تعني عدم وجود تغيرات .

فالتغيرات قائمة في المجتمع في كل وقت من الأوقات ، وتظهر انعكاسات التغير في جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، مع مراعاة أنه لا ضرورة من وجود التلاؤم لتلك التغيرات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية بالقدر الذي يحقق توازن النسق . وفي حالة عدم حدوث هذه التلاؤمات ، فإن النسق سيكون في حالة من اختلال التوازن المطلوب .

وهكذا يظهر لنا أن التوازن ذا صلة كبيرة بالتغير ، بل إن الحركة المتوازنة داخل المجتمع تعني أن التغير سنة مجتمعة وحتمية من حتميات النسق الاجتماعي . فالتغير الذي يحل بعناصر النسق مهما بدأ نمطه ، أو شكله ، أو اتجاهه يعطي للنسق ككل إمكانية التجديد والبقاء والاستمرار لمواجهة طبيعة التحول الذي يعد جانباً أساسياً من جوانب البناء الاجتماعي Social Structure . هذا بجانب أن كل مظهر من مظاهر التغير داخل أي عنصر من عناصر النسق مادياً كان أم اجتماعياً أو ثقافياً يستتبع بالضرورة حركة متوازنة في باقي العناصر بحيث يحفظ للمجتمع استقراره (١٩٨٩ Chinoy) .

ونشير في هذا المقام إلى أن هناك صلة قوية بين مفهومي التوازن والصراع ويعني مفهوم الصراع هنا الهدم والتخريب بل يعني أيضاً الاختلاف في الرأي والتعارض في النواحي المزاجية بين الأفراد ذلك لأن دراسة أي من المفهومين تحتاج إلى تناول المفهوم الآخر ، وهنالك افتراض بجانبه الواقع يفضي إلى أن وجود الصراع يؤدي إلى فقدان المجتمع إلى حالة التوازن ، فالصراع في الواقع هو أحد أركان وأبعاد الواقع الاجتماعي الذي لا نستطيع تجاهله فلا يمكن أن نتصور مجتمعاً ينتفي فيه وجود الصراع .

فالصراع موجود على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، فالمجتمع المحلي وعلى مستوى المجتمع العام . فإذا نظرنا مثلاً إلى الفرد كوحدة نجد أنه لا يمكن أن يحقق وحدة جامعة مانعة لشخصية عن طريق تحقيق الانسجام التام بين مكونات شخصية ، ذلك لأن هناك نوعاً من التناقض والصراع يكمن في داخل الفرد يؤثر في وجود هذه الوحدة ، هذا على مستوى الفرد . أما إذا نظرنا على مستوى المجتمع ،

فسوف نجد أن هذا نفسه الذي ينطبق على المجتمع . فالقول بأن هناك مجتمعات تسودها الوحدة والانسجام التام دون أن تتعرض للتغير أو التغيير والتبديل ، ضرب من الخيال ، فلا يمكن أن يتحقق الانسجام التام بين الأفراد ولا الجماعات ولابد من وجود ضرب من التباين والاختلاف في اتجاهات التفكير ، ووجهات النظر ، وفي المناحي المزاجية للأفراد .

وحتى يصل المجتمع إلى شكل معين ومحدد ، لا بد أن يتوافر بداخله شيء من الانسجام ، وتظهر فيه المنافسة والتداعي ، وإن يجمع بين صور الحب والكره ، وبين المودة والجفاء . فالمجتمع ليس نتيجة لعوامل إيجابية أو سلبية ، إنما المجتمع هو نتيجة للتفاعل بين الحالتين : الصراع والانسجام ، بحيث يظهر في خاتمة المطاف في صورة كيان كلي إيجابي .

٢- السلام الاجتماعي :

تعني كلمة سلام الشعور بالأمن والطمأنينة ، فإذا كان السلام السياسي يعني تأمين حدود الدولة فإن السلام الاجتماعي مفهوم يقصد منه اكتمال الصحة النفسية والاجتماعية للمجتمع ، والصحة النفسية تعني حالة من التوازن وحسن استخدام طاقات الفرد بما يتواءم وحاجته والمجتمع ، وهنالك عدد من النقاط المهمة حول مفهوم السلام الاجتماعي نلخصها في الآتي :

أ- الديمقراطية الكاملة والشورى الحقيقية ودخول الآراء في حوار حر هو المدخل إلى خلق جو من السلام الاجتماعي ، ولقد أبانت الأحداث التاريخية إن غياب الديمقراطية كان هو السبب نحو المتاعب والمشاكل ، فالمشاركة السياسية الواسعة للشعوب عن طريق التعبير الحر عن أرائها واتخاذ القرارات المصيرية واختيار طريق المستقبل هو السبيل نحو تحقق السلام الاجتماعي .

ب- إن السلام الاجتماعي لا يكون وحده بديلاً لمواجهة فكرة الصراع الطبقي والأثني والديني فالصراع الطبقي لا يمكن إلغاؤه وكما أن تجاهله لا يعني اختفائه والمطلوب هو أن يكون هناك عمل منظم لظهور الصراع أو عملية إباحة لائقة لظهوره كما ينبغي أن

تتسم البناءات الاجتماعية وتتمتع بقدر من المرونة فالذي يهدد التوازن في المجتمع ليس الصراع في حد ذاته وإنما صرامة وصلابة البناء الذي يعطي المجال ويسمح بتراكم العداءات التي تزداد وتتعمق وتتخذ خطاً واحداً إلى أن تنفجر في شكل صراع عنيف محطم يهدد السلام الاجتماعي .

ج- يعترض طريق السلام الاجتماعي كثير من المعوقات ، فوجود الصراع داخل أجهزة الدولة أو الحزب الحاكم من شأنها أن تعمل على تفتيت الوحدة والتضامن والتماسك الاجتماعي وإشاعة روح الحقد الاجتماعي بين الأفراد والجماعات ، وفي جو كهذا تنمو محاولات الاستقلال ، كما أن التعقيد البيروقراطي المفرط والروتين الجامد القاتل وصور الإهمال والتسيب المختلفة ، كل هذه الأمور تخلق ما يسمى بعدم الثقة أو انعدامها وهذا وذاك أمور تهدد السلام الاجتماعي وتخلق جواً مشحوناً بالتناقض بين الفرد ومن حوله .

د- تمشياً مع النقطة السابقة ، تجب المواجهة الحاسمة والعقوبة الرادعة المشددة لجرائم الاعتداء على السلام الاجتماعي ، ويجب على الدولة أن تتدخل لحماية الفرد . ولا يعني هذا التدخل خصماً من الديمقراطية المطلوبة ، أو حداً من حرية الأفراد بل هو في الواقع دعم حقيقي لها ، لأن استغلال بعض العناصر للمناخ الديمقراطي ومحاولة هدم ركائز السلام الاجتماعي من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف توازن المجتمع . وتحقيق السلام الاجتماعي يتطلب إيجابية الشخص المواطن (المواطن) تجاه مجتمعه ، والتمسك بالقيم الاجتماعية العلمية التي تتناسب مع الحلول المطروحة لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية .

٣- التوازن الاجتماعي والتطور الاجتماعي :

غنـي عـن القـول أن التـوازن حالـة مطلوبـة فـي كـل مجـال مـن مجـالات الواقـع الاجتماعي والحال المجتمعي ، لأنها تعبر عن الحالة السوية والصحية لهذا الواقع فإذا نظرنا مثلاً إلى قطاع من قطاعات الواقع الاجتماعي وليكن القطاع السكاني فسوف نجد أن عدم توافر توازن سكاني في مجتمع من المجتمعات يجلب عليه مشكلات جمة .

فزيادة عدد السكان بمعدل كبير ينتج عنه انعدام توازن بين عدد السكان والإنتاج ، وهذا بدوره يقود إلى شرور اجتماعية نظراً لارتباط المسألة السكانية بالنواحي السياسية والاجتماعية في المجتمع .

ومن ذات المنظور فإن انعدام التوازن في الهيكل العمري للسكان عميق الأثر في الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية للمجتمع ، فمن الملاحظ إن نسبة السكان من الأعمار المنتجة في مجموعة الدول النامية تقل كثيراً من نظيراتها في الدول المتقدمة . وتشير هذه المقارنة وتوضح أن انعدام التوازن بين فئات العمر المختلفة له أثر سيئ مما يترتب عليه مشكلات اقتصادية كبيرة ، ومما لاشك فيه انعدام التوازن بين الزيادة الهائلة المطردة في السكان في أي مجتمع وبين صور الإنتاج المختلفة ، إنما يمثل مشكلة تشيع في النفوس الخوف من المستقبل ولو انتقلنا إلى قطاعات أخرى من الواقع الاجتماعي كقطاع الصناعة فسوف نجد أن التوازن مهم لأي تنظيم صناعي لكي يتمكن من العمل وزيادة الإنتاج وتجويد الأداء لأن وجود صراعات داخل المنظمة الصناعية من شأنه أن يعوق عملية الإنتاج . ولقد أدرك كثير من علماء الاجتماع الصناعي أهمية تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعي بحيث تكون الوحدة الصناعية كأنساقاً متوازنة Equilibrium Systems وقد نظر إلى التنظيمات على أنها أنساق متعاونة تقوم على أساس الجهود المنسقة للأفراد وتعمل هذه الجهود المنسقة على تحقيق المشاركة الداخلية على أساس الدافع ، وتوضح نظريته أيضاً أن وجود الجوانب الثلاثة (الاتصال ، الجهد ، التعاون) ودرجة الارتباط بينهما تعطي في النهاية حالة توازن للتنظيم ، سواء بالنسبة للبيئة الخارجية الموجودة بها أم في داخل التنظيم .

هذا وقد أشار سلزنيك Selznik إلى ضرورة تحقيق حالة توازن داخل التنظيم الصناعي وحدد الحتميات التي تقود إلى وجود مثل هذا التوازن في النقاط التالية :

أ- تأمين التنظيم ككل في علاقته بالقوى الاجتماعية والبيئة المحيطة به .

ب- استقرار خطوط السلطة والاتصال .

ج- استقرار العلاقات غير الرسمية داخل التنظيم .

د- تجانس النظرة بين معنى التنظيم ودوره .

ويركز هذا العالم على إن إلمام أعضاء التنظيم بلوائحه وأهدافه وأهمية هذه اللوائح في تحقيق دور التنظيم ، كلها عوامل تساعد على استمرار حالة التوازن . إن اختلال التوازن داخل المنظمة الناتج من عدم إدراك الأفراد لأهمية الدور الذي يقومون به ، أو تلك التي توتر العلاقة السائدة بين المستويات الرئاسية ، يترتب عليه ضعف الإنتاجية بجانب أن يصبح جو المنظمة حلبة لنشاط العناصر الهدافة وهذا من شأنه أن يهدد السلام الاجتماعي في المجتمع .

وإذا نظرنا إلى مستوى ثالث من مستويات الواقع الاجتماعي الخاص بخطط التنمية ، فسوف نجد أن مسألة التوازن من المسائل المهمة التي يجب توافرها في خطة التنمية حتى تستطيع تحقيق أهدافها بنجاح وخطة التنمية يجب أن تتناول مختلف الأبنية الوظيفية في المجتمع في توازن يسمح بتحقيق النمو في الجوانب الاقتصادية والصحية ، والتعليمية ، والدينية والأسرية وأن يتعرض المجتمع لمظهر / لمظاهر التخلف والتفكك .

بجانب كل ذلك نقول أن توافر التوازن في قطاع الخدمات مهم وضروري ، لأن انعدام التوازن في توزيع الخدمات تنعكس صورة في الاهتمام المطرد والزائد بالمدن الكبرى وإغفال الريف (كما يحدث الآن بالنسبة للخرطوم) . وهذا الأمر يجرى على المدن الكبرى متاعب شديدة إذ تصبح مناطق جذب سكاني (انظر حالة ولاية الخرطوم) بجانب أنه أمر يتنافى مع مباديء العدالة الاجتماعية بما يخلقه من هوة كبيرة بين الريف والحضر ، وما يخلقه من غبن اجتماعي وحقد مجتمعي قد يصل إلى درجة التذمر الواضح .

وبالنظر إلى كل ما أوردناه يتضح لنا أن حالة التوازن وضع يسعى كل قطاع من قطاعات المجتمع إلى تحقيقه حتى تستقيم أموره ويسهم إسهاماً إيجابياً في تنمية المجتمع وفي التماسك الاجتماعي والوحدة المجتمعية . وإذا تمكن كل قطاع في المجتمع من أن يتمتع بهذا الوضع الصحي السوي فهذا من شأنه أن يخلق جواً من السلام الاجتماعي داخل المجتمع .

المراجع :

١- الخشاب ، أحمد ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دار المعارف ، القاهرة (١٩٨١م) .

2- Barnard, C.Making an Organization . New Delhi, 198. .

3- Chinoy, E. An Introduction to Sociology, N.Y. 1989 .

4- Davis, K. Human Society, Macmillan, N.Y. 1987 .

5- Machlup, F. Equilibrium and Des-Equilibrium in : System Change and Conflict, by Peterson, R. N. Y. 1985 .

6- Parson, T. Contemporary Sociology, Macmilla. N.y. 1973 .

7- Selznick, P. Foundation of the Theory of Organization 1985 .

8- Simmel, G. Conflict Association. Macmillan Company, 197. .

9- Sorokin. P. Contermporary Sociological Theories, N. Y. Harper Row, 199. .